

المصدر: الوفد

التاريخ: ١٩ مايو ٢٠٠٠

## مجلس الأمن يفرض عقوبات عسكرية علي أثيوبيا وإريتريا استمرار المعارك الدامية على الحدود بين قوات أديس أبابا وأسمره القوات الأثيوبية تعلن استيلاءها علي مدينة «بارنتو» الاستراتيجية

الاثيوبية قرار مجلس الأمن بأنه غير مشروع. وقال المتحدث باسم الحكومة الاثيوبية هذا القرار غير مشروع لأنه يعاقب اثيوبيا التي تتعرض للعدوان». وأضاف: «التاريخ يعيد نفسه إنها نسخة من عصبة الأمم».

وأعلنت اثيوبيا استيلاء قواتها على مدينة بارنتو الاستراتيجية داخل إريتريا. وأوضحت أن قواتها استولت على البلدة الواقعة جنوب غرب إريتريا بعد معارك استمرت ٣ أيام. وكانت قوات اثيوبيا قد استولت أيضا على مدينة داس غرب إريتريا.

واعترفت إريتريا بانسحاب قواتها من مدينة بارنتو الاستراتيجية. وأوضحت مصادر إريتيرية أن الانسحاب تم لأسباب تكتيكية من أجل تنظيم الصفوف ومعاودة الهجوم على القوات الاثيوبية. وتقع بارنتو على بعد ٧٠ كيلو مترا داخل الأراضي الاثيوبية وتمثل مركز قيادة رئيسيا وخط امدادات لجيش اريتريا في جبهة بادمي الغربية. وأكد شهود عيان أن عشرات الشاحنات تنقل سكان بارنتو وتجهه الى مدينة كارين على بعد ٩٠ كيلو مترا غرب أسمره وذلك قبيل الهجوم الاثيوبي.



القوات الاثيوبية تتدفق على مدينة أكوردت القريبة من مدينة بارنتو الاستراتيجية. (صورة من أف.ب.)

المستهدفين لها. ووافق أعضاء المجلس على سريان العقوبات لمدة ١٢ شهرا وبعد انتهاء هذه المدة يتم اتخاذ قرار آخر إما بتمديد فترة العقوبات أو إنهاؤها في حالة التوصل الى اتفاق سلام بين البلدين. ومن جانبها وصفت الحكومة

قبل مدة سريان العقوبات. وطالب المجلس حكومتى اثيوبيا وإريتريا والأطراف المعنية الأخرى باتخاذ الترتيبات الملائمة لتقديم المساعدات الانسانية والسعى الى ضمان استجابة هذه المساعدات للاحتياجات المحلية وتأمين توصيلها بسلام إلى

واشنطن - أديس أبابا - أسمره - وكالات الأنباء:

وافق أمس مجلس الأمن الدولي بالاجماع على فرض عقوبات عسكرية ضد اثيوبيا وإريتريا بسبب الحرب الدائرة بينهما. تزامن ذلك مع استمرار القتال على طول الحدود بين البلدين وسط أنباء عن استيلاء قوات اثيوبيا على مواقع استراتيجية داخل إريتريا.

وافق مجلس الأمن على فرض حظر للأسلحة على اثيوبيا وإريتريا عقابا لهما على استئناف القتال. يقضى مشروع القرار الذى تقدمت به الولايات المتحدة بحظر بيع أو توريد أسلحة أو معدات متصلة بها إلى البلدين. وكذلك حظر أى مساعدة فنية عسكرية حتى توقع الدولتان معاهدة سلام لإنهاء الحرب بينهما. وقرر المجلس الا تنطبق العقوبات بالنسبة للإمدادات من المعدات العسكرية غير المميّنة والموجهة للاستخدامات الانسانية فقط. وطالب جميع المنظمات الدولية والاقليمية للامتنال التام لأحكام هذه القرارات بصرف النظر عن وجود أى حقوق ممنوحة أو التزامات بموجب أى اتفاق دولى أو عقد مبرم أو إذن